مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الجريمة في المجتمع الكويتي

بدر عدنان الخبيزي

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

المجلد ٥٢ - العدد ٢

٢٠٢٤

Published by the Academic Publication Council of Kuwait University. All rights reserved.

Doi:

قدم في: يوليو 2022
أجيز في: سبتمبر 2022

The Impact of Social Media on Crime in the Kuwaiti Society

Bader Alkhubaizi

Abstract

Objective: The increasing use of modern means of communication via the international information network (the Internet), including social media, is taking a special curve, and has begun to move towards a negative impact on the social structure of human societies in general, including the Kuwaiti society. Among these negative effects is the dissemination of a new type of crime that was not previously known, and it was called information, electronic or on-line crimes. To achieve this, light was shed on: the concept of social media and the emergence and images of these means. The patterns of influence of social media on the spread of crime and the most important forms of these effects were also discussed. Then, statistics on the impact of the Kuwaiti society on information crimes were presented. Some legislative efforts regarding confronting the misuse of social media, the position of the Kuwaiti legislator on the negative effects of social media, and the adequacy of existing texts to counter these effects in Kuwaiti society were also reviewed. The main aim of this study was to show the negative impact of social media as a result of its misuse in increasing crime rates in Kuwaiti society. **Methodology**: The study followed the descriptive method, by collecting information and studies on the subject of the study and placing them under the appropriate headings, and the analytical approach to clarify the position of the Kuwaiti legislator in facing the crimes arising from the misuse of social media. **Results**: The inadequacy of existing laws in the Kuwaiti society in the face of the negative effects of social media, especially with regard to the occurrence of information and electronic crimes. **Conclusion**: The Kuwaiti society urgently needs the intervention of the Kuwaiti penal legislature to criminalize the misuse of social media. And the importance of increasing community awareness programs, especially targeting children, adolescents and youth, about the dangers of misuse of social media.

Keywords: Crime, Social media, Negative effects of social media.

تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت - جميع الحقوق محفوظة للمجلة.

أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الجريمة في المجتمع الكويتي

بدر عدنان الخبيزي(*)

ملخص

هدف الدراسة: بات الاستخدام المتزايد لوسائل الاتصال الحديثة عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي، يأخذ منحى خاصاً، وبدأ يتجه نحو التأثير السلبي على البناء الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية عامة، ومنها المجتمع الكويتي. ومن هذه التأثيرات السلبية أنه نشر نمطاً جديداً من الإجرام لم يكن له من قبل سمياً، سُمي الإجرام المعلوماتي أو الإلكتروني أو عن بعد. وهذه الدراسة تلقي الضوء على: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي ونشأة هذه الوسائل وصورها. كما تلقي الضوء على أنماط التأثيرات لوسائل التواصل الاجتماعي على انتشار الجريمة وأهم صور هذه التأثيرات. وعرضت الدراسة إحصاءات عن تأثر المجتمع الكويتي بالجرائم المعلوماتية. كما عرضت بعض الجهود التشريعية بشأن مواجهة إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وموقف المشرع الكويتي من الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي، ومدى كفاية النصوص القائمة لمواجهة هذه الآثار في المجتمع الكويتي. ومن ثم يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تبيان الأثر السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي نتيجة سوء استخدامها في زيادة معدلات الجريمة في المجتمع الكويتي. **المنهجية**: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع المعلومات والدراسات حول موضوع الدراسة ووضعها تحت العناوين المناسبة، والمنهج التحليلي لبيان موقف المشرع الكويتي في مواجهة الجرائم الناشئة عن الاستخدام السيئ لوسائل التواصل الاجتماعي. **النتائج**: عدم كفاية النصوص القائمة في التشريعات الكويتية لمواجهة الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة ما يتعلق بحدوث الجرائم المعلوماتية والإلكترونية. **الخلاصة**: المجتمع الكويتي في حاجة ماسة إلى تدخل المشرع الجزائي لتجريم إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وزيادة برامج التوعية، ولا سيما الموجهة إلى الأطفال والمراهقين والشباب، بخطر سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

المصطلحات الأساسية: الجريمة، وسائل التواصل الاجتماعي، الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي.

(*) عميد، دكتور علم الاجتماع الجنائي والجريمة المشارك، أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية، دولة الكويت، Email: bader.alkhubaizi@hotmail.com

الاهتمامات البحثية: الجرائم الإلكترونية، المؤشرات الأمنية، تنمية الذات، الإحصاء الأمني.

مقدمة

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي Social Media بمثابة قنوات إعلامية خاصة للأفراد على مستوى العالم، وليس على مستوى مجتمع بعينه، وقد أسفرت الثورة التكنولوجية الهائلة التي شهدتها البشرية أخيراً عن فتح آفاق جديدة وإحداث تغييرات في مختلف جوانب الحياة، تلك التغييرات كان لها وجه إيجابي، يتمثل في تسهيل كثير من أمور الحياة؛ إذ لا يكاد أحد يستغني عنها؛ ومن ثم هي حاضرة في المؤسسات التعليمية وفي الطب وفي الإعلام، وفي الاتصال والتواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، غير أن هذه التغييرات يظهر وجهها السلبي القبيح الذي يطل علينا متمثلاً في الجرائم الإلكترونية التي تُرتكب عبر وسائل الاتصال الحديثة، ومنها مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة. ومن أبرز الأضرار التي تلحق بالمجتمع نتيجة لذلك استغلال شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت في غير أغراض التواصل والتعارف والصداقة وتبادل المعلومات... بل في ارتكاب الجرائم؛ الأمر الذي يترتب عليه مخاطر اجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية، قد تصل إلى المساس بأمن الدولة. وعلى جانب آخر، فإن الإفراط في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يؤدي إلى تداعيات نفسية واجتماعية وصحية متعددة، منها: زيادة القلق، والتوتر، والخوف، والاكتئاب، والرغبة في الانعزال، وعدم القدرة على التواصل الواقعي مع الآخرين... خصوصاً إذا كان مستخدم مواقع التواصل الاجتماعي في سن صغيرة ويحرص على متابعة الأحداث الجارية التي تغلب عليها الصراعات والاضطرابات والعنف؛ ومن ثم يكون غير قادر على الاستقلال في تفكيره وقراراته؛ فهو دائم المحاولة لمعرفة آراء المشاركين وتعليقاتهم؛ مما يؤثر على تشكيل شخصيته واضطرابها؛ ومن ثم انهيار الشخصية أو الدفع بها نحو ارتكاب الجرائم. ونتيجة للتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال الحديثة تطورت التهديدات التي تمس أمن المجتمعات، وحرية الأفراد، وتتسبب في الاعتداء على حرمة حياتهم الخاصة؛ نتيجة اعتمادها على التقنيات الحديثة، وقد أصبح من الضروري وضع الأطر والتشريعات القانونية التي تكفل مواجهة هذا الخطر التكنولوجي؛ الناتج عن إساءة استخدام Misuse وسائل التواصل الاجتماعي؛ لذا تدخل المشرع الكويتي باستصدار القانون رقم (63) لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

مشكلة الدراسة

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي موضوعاً للبحث والدراسة؛ نظراً لما تؤديه من خدمات وتحققه من أهداف، ونظراً لظهور نتائج سلبية نتيجة لسوء استخدامها ولمخاطرها في بعض الأحيان (Miller, 2002,50). وعلى الرغم من التأثيرات الإيجابية لشبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والوسائل التقنية الحديثة فإنه وجد في المقابل مجموعة من التأثيرات السلبية، نذكر منها: أن عملية التواصل عبر هذه الوسائل يمكن أن تستغل بشكل كبير في الرذيلة والفساد الأخلاقي والجريمة وتخطي الحدود الدينية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية بين المستخدمين لهذه الوسائل؛ من خلال دخولهم في مناقشات غير مرغوب فيها دينياً وأخلاقياً واجتماعياً وثقافياً وفكرياً، وارتياد منتديات الحوار والدردشة والارتباطات العاطفية بغرض التسلية والتلاعب بعواطف الآخرين؛ حيث يخفون الاسم والعمر والحالة الاجتماعية والزواجية والجنسية والديانة... (علم الدين، 1990؛ بن عايض، 2010؛ أبو النصر، 2015).

فعلى سبيل المثال أشار وول (Wall, 2002) إلى أن هناك من يستغل وسائل التواصل الاجتماعي في تنفيذ أنشطة إجرامية؛ كالسلب والسرقة والاحتيال واختراق البريد الإلكتروني وإنشاء مواقع لتشويه سمعة الآخرين ونشر أفكار ومعتقدات تسيء إلى الأديان السماوية والتقاليد المجتمعية السائدة.

وفي دراسة للنوبي (2011) وجد أن وسائل التواصل الاجتماعي تبث أحياناً بعض السلبيات التي لا تتوافق مع قيم المجتمع المسلم؛ مثل: الغزو الفكري وخصوصاً لأصحاب الفكر السطحي وإدمان التواصل إلكترونياً مع الآخرين ولا سيما إذا كانوا من الجنس الآخر.

وتشير دراسة سراج (2007) إلى أن استغراق المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي، وغالبيتهم من صغار السن والمراهقين وطلاب المدارس والجامعات، في التعامل مع مواقع المحادثة والتحاور Chatting عبر الإنترنت أو مواقع التواصل الاجتماعي؛ مثل: فيس بوك وتويتر ويوتيوب وإنستجرام والبريد الإلكتروني... يمكن أن يعطيهم خبرات ومعلومات ويكسبهم اتجاهات ليست ملائمة لمرحلتهم العمرية أو يوقعهم في براثن عضوية جماعة مجهولة الأهداف الحقيقية؛ مما يعد استنزافاً للوقت والجهد، ويعرض الطلاب والمراهقين لاضطرابات نفسية وعزلة اجتماعية.

وفي دراسة ميدانية لربيع (2013) توصلت إلى مجموعة من التأثيرات الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية السلبية، نذكر منها: تسريب الأفكار الهدامة بين الشباب، ونشر المعلومات الجنسية الفاضحة، وانتشار أمراض نفسية لم تكن موجودة من قبل؛ مثل إدمان الحاسب الآلي والإنترنت والتوحد، وإكساب الشباب قيماً تتنافى مع قيم المجتمع، والمساهمة في ضعف العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، واقتراف بعض الجرائم الإلكترونية،.... .

وفي دراسة لأبو النصر (2017) عن التأثيرات الإيجابية والسلبية لوسائل التواصل الاجتماعي على الأسرة، توصلت إلى أن هذه الوسائل تحقق مجموعة من الخدمات لمستخدميها، منها: التعارف والتواصل وتكوين العلاقات وتبادل المعلومات ومعرفة الأخبار، بينما سوء استخدام هذه الوسائل واللجوء إليها لغير الغرض المخصص لها يظهر مجموعة من التأثيرات السلبية على الفرد المستخدم وعلى الأسرة وعلى المجتمع كله....

وفي ضوء ما سبق، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في توضيح أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الجريمة على مستوى المجتمع الكويتي. ولتحقيق ذلك ألقي الضوء على: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي ونشأتها وصورها. والتعرض لأنماط التأثيرات لوسائل التواصل الاجتماعي على انتشار الجريمة، وأهم صور هذه التأثيرات. وعرضت إحصاءات عن تأثر المجتمع الكويتي بالجرائم المعلوماتية.

واستعرضت الدراسة بعض الجهود التشريعية بشأن مواجهة إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وموقف المشرع الكويتي من الآثار السلبية لها، ومدى كفاية النصوص القائمة لمواجهة هذه الآثار في المجتمع الكويتي.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات الدراسة، من خلال تتبع أهم التأثيرات السلبية المختلفة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ورصد هذه التأثيرات، وبيان دورها في ارتكاب الجريمة في المجتمع الكويتي.

أهمية الدراسة

تعود أهمية الدراسة إلى تناول ظاهرة من ظواهر العصر التي يمكن وسمها بالظاهرة الرقمية أو التكنولوجية، وبصفة خاصة ما يتعلق بالمجتمع الكويتي؛ نتيجة الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي، الذي تدل عليه الإحصائيات، ومدى انعكاس ذلك على المجتمع الكويتي.

تساؤلات الدراسة

يتمثل التساؤل الرئيس للدراسة فيما يأتي: إلى أي مدى يمكن أن يكون لوسائل التواصل الاجتماعي دور في انتشار الجريمة بصفة عامة وفي المجتمع الكويتي بصفة خاصة ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس تساؤلات فرعية، تتمثل في الآتي:

1 - ما مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي؟.

2 - ما أنماط تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار الجريمة؟

3 - ما موقف المشرع الكويتي من التأثيرات السلبية لسوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؟

4 - هل تكفي القواعد الجزائية التي جاءت في التشريعات الكويتية لمواجهة التأثيرات السلبية لسوء الاستخدام لوسائل التواصل الاجتماعي؟

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وذلك من خلال جمع المعلومات والدراسات حول موضوع الدراسة ووضعها تحت العناوين المناسبة، والمنهج التحليلي لبيان موقف المشرع الكويتي في مواجهة الجرائم الناشئة عن الاستخدام السيّئ لوسائل التواصل الاجتماعي.

ماهية وسائل التواصل الاجتماعي

جدير بالذكر أن بيان مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي من المفاهيم المرتبطة بشبكة الإنترنت والمجتمع الافتراضي، التي انتشرت بسرعة كبيرة خلال السنوات الأخيرة؛ نتيجة التطور السريع والمستمر للتكنولوجيا الحديثة، وقد أصبحت شبكة الإنترنت تحتل مكانة متميزة بين وسائل الاتصال الأخرى؛ لما توفره لمستخدميها من خدمات الاتصال ومميزاته، التي أثرت بدورها على جميع الجوانب، سواء الحياة السياسية، والاجتماعية والثقافية، والاقتصادية، ويكون ذلك بالسلب أو بالإيجاب؛ وهذا ما دفع العديد من الباحثين إلى دراسة ماهية وسائل التواصل الاجتماعي ووضع العديد من التعريفات بحسب رؤى كل منهم وأفكاره، وزاوية معالجته لموضوع الدراسة، ونعرض لماهية وسائل التواصل الاجتماعي على النحو الآتي:

المقصود بوسائل التواصل الاجتماعي

يقتضي التواصل الاجتماعي عبر هذه الشبكات وجود أجهزة مترابطة تستخدم لتدفق المعلومات؛ وعليه، فالإنترنت هو محور ظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وتحويل المستخدم السلبي إلى مستخدم نشط، من خلاله يستطيع إنشاء معلومات ومحتوى، والتفاعل مع الآخرين للتواصل، سواء عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي أو غيرها؛ ومن ثم؛ فلها عدة تعريفات، منها «استمرار العلاقة المتينة بين طرفي العلاقة المشاركين فيها»، وأنه «بناء علاقة بين طرفين؛ مما يحقق المنفعة المتبادلة بينهما» (موسى، 1994، 23).

يقصد بالتواصل بالوسائل الحديثة أنها «تبادل المعلومات والرسائل اللغوية وغير اللغوية، سواء أكان هذا التبادل قصدياً، أم غير قصدي، بين الأفراد والجماعات». ولا يقتصر التواصل على ما هو ذهني معرفي بل يتعداه إلى ما هو وجداني وما هو آلي، فهو بذلك تبادل للأفكار والأحاسيس والرسائل التي قد تفهم وقد لا تفهم بالطريقة نفسها من طرف كل الأفراد الموجودين في وضعية تواصلية .http://attawassol.discutforum.com

فمواقع التواصل الاجتماعي هي تلك المواقع التي توجد على شبكة الإنترنت وتسمى (reseaux sociaux) الشبكات الاجتماعية التي تتيح التواصل بين مستخدميها في بيئة مجتمع افتراضي يجتمع فيه الأفراد وفقاً لاهتماماتهم أو انتماءاتهم الاجتماعية والثقافية، ويكون ذلك عن طريق التواصل المباشر؛ كإرسال الرسائل أو الصور أو مقاطع الفيديو وغيرها، ومشاركة الآخرين وتعرّف أخبارهم وتبادل المعلومات بعضهم مع بعض.

وتعرف وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً بأنها: تلك البرامج القائمة على شبكة الإنترنت، التي تسمح بإنشاء وتبادل محتوى، وتقديم المزج بين التكنولوجيا والتفاعل الاجتماعي؛ حيث تتيح هذه التجمعات التي كونها مستخدموها ببرامج عدة، تشكيل علاقات وتبادل الآراء والأفكار فيما بينهم (اللبان، 2011، 86).

وعرفها البعض بأنها: «خدمات إلكترونية تمكن المستخدمين من إنشاء ملفات شخصية لهم يمكنهم من خلالها التواصل مع الآخرين» (الحمداني، 2014، 136).

نشأة وسائل التواصل الاجتماعي

يعود أول ظهور لوسائل التواصل الاجتماعي إلى بداية التسعينيات الميلادية؛ ففي عام 1995 ظهر أول موقع لوسائل التواصل الاجتماعي، صممه «أرندي كونوردز»، وهو موقع Classmates.Com، وكان الهدف منه هو مساعدة الأصدقاء والزملاء الذين جمعتهم الدراسة خلال مراحل حياتهم وفرقتهم ظروف الحياة العلمية في أماكن متباعدة، ولاستمرار الصداقات، قام «إرندي كونوردز» بتصميم هذا الموقع (السعيدي، 2015، 23).

في حين يرجع الباحثون بداية ظهور وسائل التواصل الاجتماعي إلى عام 1997، بل يرجعها البعض إلى عام 1998 الذي أطلق فيه أول موقع للتواصل الاجتماعي تحت اسم «six degrees»، وكان الهدف منه جمع ما تتميز به مجموعة من مواقع الإنترنت، تتيح للأفراد بناء ملفاتهم الشخصية أو تكوين الأصدقاء؛ ومن ثم، يكون أداة لمساعدة الناس على الاتصال والتواصل وإرسال الرسائل إلى الآخرين، إلا أن هذا الموقع لم يستمر كثيراً وأغلق عام 2000 (بوخبزة، 2014، 5).

وبعد ذلك أنشئ العديد من المواقع؛ مثل موقع live journal، وموقع كايوولد Cyworld، الذي أنشئ في كوريا عام 1999، وكان الهدف من هذا إنشاء وسائل التواصل الاجتماعي في بداية الأمر؛ لتيسير خدمة الرسائل القصيرة الخاصة بالأصدقاء، إلا أنها لم تنتشر بصورة كبيرة وقتها؛ نظراً لضعف الإمكانات التي تقدمها، وللانتشار المحدود لشبكة الإنترنت حول العالم، إلا أن فترة نهاية التسعينيات من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تميزت بظهور العديد من مواقع التواصل الاجتماعي، وبدأ يظهر جيل جديد من مواقع أو شبكات التواصل الاجتماعية، التي جمعت أو استقطبت العديد من المشتركين من مختلف أنحاء العالم؛ مثل «فرندستر» عام 2002، وموقع «ماي سبيس» عام 2003، الذي كان من أشهر مواقع التواصل الاجتماعي آنذاك، وموقع «بيبو» عام 2005، وموقع فيسبوك في 2004، ثم تلتها مواقع أخرى فيما بعد؛ مثل: (الفيسبوك، اليوتيوب، تويتر، الواتساب، الانستغرام، سناب شات) (تفرقنيت، 2016).

صور وسائل التوصل الاجتماعي

أدى التطور التكنولوجي في وسائل الاتصال الحديثة إلى زيادة التواصل بين الأفراد على مستوى المجتمعات كافة ومختلف الثقافات والحضارات، متخطية جميع الحدود الجغرافية والثقافية؛ ومن ثم أحدثت شبكة الإنترنت بتقنياتها وتطبيقاتها

المتقدمة على الحاسب الآلي والموبايل والتابلت درجة عالية من التأثير، فاق ما أحدثته وسائل الاتصال والإعلام التقليدية؛ إذ يضم الإنترنت ملايين المواقع التي تتناول جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وتحتوي على أشكال متنوعة من مواقع التواصل الاجتماعي (الداغر، 2001، 543).

ومن أشهر صور وسائل التواصل الاجتماعي وبرامجها عبر الإنترنت، التي تعد أيضاً أدوات لنشر الشائعات وتستخدم في تبادل البيانات والمعلومات وتداول الأخبار، البرامج الآتية:

1 - فيسبوك Facebook: هو أشهر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ملف يتيح لمستخدميه تبادل الرسائل والأخبار، وإنشاء ملف شخصي عليه، أسس عام 2004 بمعرفة «مارك زوكربيرج» بالاشتراك مع كل من «داستين موسكوفيتر، وكريس هيوز»، اللذين تخصصا في دراسة علوم الحاسوب.

2 - يوتيوب YouTube: يعد من أكبر مواقع التواصل الاجتماعي، وهو موقع متخصص بنشر مقاطع الفيديو، وتبادلها بين مستخدميه.

3 - سناب شات Snapchat: وهو تطبيق يتيح لمستخدميه تراسل الصور وتبادلها.

4 - إنستغرام Instagram: هو موقع تابع لفيسبوك، وأحد تطبيقات مواقع التواصل الاجتماعي، ويتيح لمستخدميه مشاركة الصور ومقاطع الفيديو وتبادلها.

5 - واتساب WhatsApp: هو أيضاً من التطبيقات الواسعة الانتشار والاستخدام، ويستخدم في تبادل الرسائل الصوتية والمكتوبة، وتبادل الصور والملفات.

6 - تويتر Twitter: هو موقع اجتماعي، يقدم خدمة تدوين رسائل قصيرة، ويسمح لمستخدميه بإرسال تغريدات من خلاله، وكذلك متابعة حسابات الآخرين على مستوى العالم (التوم: 1440 - 2019، 140).

أنماط تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار الجريمة

لوسائل التواصل الاجتماعي أثر بالغ على ظهور الجرائم الإلكترونية، وتنوع صورها، وهي جرائم توجب مساءلة مرتكبيها جزائياً، ذلك التنوع في السلوك الإجرامي يمكن أن يتمثل في بث الشائعات الإلكترونية ونشرها، وجرائم الاحتيال المعلوماتي، وجرائم النشر الإلكتروني، وجرائم بث الفيروسات الإلكترونية الضارة التي يمكنها

محو البيانات والمعلومات وتدمير النظام المعلوماتي للأفراد، ويمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في ارتكاب مثل تلك الجرائم.

فضلاً عن النشر الإباحي للصور والمقاطع الجنسية، وما يقع على الأفراد من جرائم إلكترونية أخرى؛ كجرائم السب والتشهير، وما يقع في المجال الفكري والسياسي، وكذلك التنافس الرياضي وما يحدث بين الإعلاميين من إساءات- فإن ثمة من يسيء استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ومن خلال ذلك يظهر مدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار الجريمة بصفة عامة والجريمة الإلكترونية بصفة خاصة.

أهم صور التأثيرات السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي

من أهم صور التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي على المجتمعات كافة، ومنها المجتمع الكويتي، المساعدة على انتشار الشائعات الإلكترونية؛ إذ باتت جريمة نشر الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بمثابة تهديد بالغ على أمن المجتمعات واستقرارها؛ فهي تعمل على تكدير الأمن العام، وزرع الفتنة والفرقة بين أفراد المجتمع، وكذلك سرعة انتشارها واتساع مجال تأثيرها؛ ومن ثم بات من الضروري أن يدرك الأفراد وينمو لديهم الوعي القانوني بمدى تأثير وسائل التواصل الاجتماعي بالسلب على أمن المجتمعات واستقرارها؛ الأمر الذي يساعد على انتشار الجريمة.

ويعد مصطلح الشائعات بصفة عامة من المفاهيم ذات الدلالة الواسعة؛ نظراً لاتصاله بتخصصات عديدة من علم النفس والاجتماع، والقانون، والسياسة، والاقتصاد،، والحرب النفسية (حجاب، 2007، 18). وجاء في تعريف الشائعة لغة: الشاعة: الأخبار المنتشرة، وهي جمع شائع، مادة «شيع»، وجاء في لسان العرب لابن منظور: شاع الشيب: انتشر، وشاع الخبر: ذاع، والشاعة الأخبار المنتشرة، ورجل شياع: أي مشياع لا يكتم سراً (ابن منظور، 1975، 56).

وتعرف الشائعة اصطلاحاً بأنها: «الترويج لخبر مختلف لا أساس له من الواقع، أو تعمد المبالغة أو التهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة، أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح، أو تفسير خبر صحيح والتعليق عليه بأسلوب مغاير للواقع الإقليمي أو العالمي أو القومي؛ تحقيقاً لأهداف سياسية أو عسكرية على نطاق دولة واحدة أو عدة دول أو على النطاق العالمي بأجمعه» (التهامي، 1979، 114).

سمات جريمة نشر الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي

تتميز جريمة نشر الشائعات الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالعديد من السمات التي تساعدها على تحقيق أهدافها، وتتمثل أهمها في (راضي، 2003، 121):

1 - **سرعة الانتشار:** لكونها تعتمد على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وشبكات الإنترنت التي جعلت العالم وكأنه قرية صغيرة؛ فنشر الشائعة بات لا يحتاج إلا إلى ضغطة زر واحدة؛ ومن ثم يشاهدها ملايين المستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي.

2 - **اتساع نطاق تأثيرها:** ويأتي ذلك نتيجة لسرعة انتشار الشائعة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكنتيجة لزيادة وكثرة أعداد المستخدمين لشبكات التواصل.

3 - **عدم التغير:** تمتاز الشائعات التي تنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالثبات النسبي، وعدم تغيرها مقارنة بالشائعات التقليدية التي قد يطولها التغير، سواء بالحذف أو الإضافة في أثناء نقلها؛ مما ينال من تأثيرها ومصداقيتها على الأفراد، في حين تتداول الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق قيام المتلقي الذي يتحول إلى مرسل في دور واحد، هو النسخ واللصق أو إعادة التوجيه.

آثار جريمة نشر الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي على المجتمع الكويتي

تعد شبكات أو وسائل التواصل الاجتماعي- كما سبق القول- بصفة عامة إحدى أهم المنصات التي يستخدمها مرتكبو جريمة نشر الشائعات ومروجوها، لزعزعة استقرار المجتمع، وفقدان الثقة في مؤسسات الدولة. وتتعدد الآثار السلبية لجريمة نشر الشائعات الإلكترونية التي تنشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي على المجتمع الكويتي في شتى المجالات، ومنها:

1 - آثارها على الاقتصاد

قد تستهدف الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي الاقتصاد؛ فتصيب أحد متغيراته؛ كالتأثير على الاقتصاد الكلي؛ ومن ثم يتم التأثير على الاقتصاد القومي؛ كسعر الفائدة والعملة المحلية، وغيرها؛ مما قد يؤدي إلى توسيع دائرة تأثير الشائعات على الاقتصاد داخل الدولة.

2 - **آثارها المباشرة على المجتمع**

لوسائل التواصل الاجتماعي آثار مباشرة على المجتمع بشأن انتشار الجرائم، وسبب ذلك سرعة نقل البيانات والمعلومات وتداولها عبر وسائل التواصل الاجتماعي وكثرة مستخدميه؛ من ثم سرعة انتشار الشائعات، واتساع نطاق تأثيرها داخل المجتمع؛ مما يؤثر على الروح المعنوية للأفراد وعلى قدراتهم الإنتاجية، فضلاً عن تكدير الرأي العام، ويقصد به اتفاق وجهة نظر الناس تجاه موضوع ما؛ نتيجة كونهم أعضاء في مجتمع واحد (نصر، 1966، 50؛ متولي، 1997، 41)، وتوجيهه حيث مراد مروج الشائعة، أو حث أفراد المجتمع على أعمال الشغب والتدمير وارتكاب الجرائم؛ إذ قد تؤدي الشائعات دوراً رئيساً في إثارة الشغب داخل المجتمع، وقد تكون سابقة على أعمال الشغب؛ فتعمل على تهيئة النفوس وشحن الهمم لأعمال الشغب، وقد تكون الشائعة لاحقة لأعمال الشغب وهنا يكون دورها العمل على استمرار حالة التوتر القائمة داخل المجتمع وتفاقم الموقف، وفي هذه الحالة تروج الشائعات وتنتشر أكثر من أي وقت آخر؛ نظراً لوجود الأرض المهيأة لذلك، وتعرف هذه الحالة باسم «التوتر الاجتماعي» (أبو النجا، 2013، 36)، وهي بهذا أحد أنواع حروب الجيل الرابع، أو الحرب النفسية. وتعرف الحرب النفسية بأنها: «الاستخدام المخطط المدروس للدعاية وسائر الأساليب الإعلامية المصممة للتأثير على الآراء والاتجاهات وسلوك المجموعات العدوة والصديقة والمحايدة وفرض إرادتنا عليها لتحقيق أهداف الدولة» (الدباغ، 1998، 19).

ويمكن أن يعزى سبب زيادة التأثير السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي على جميع المجتمعات، وبصفة خاصة على المجتمع الكويتي، إلى غياب المعلومة؛ فقد تحولت الكويت من عصر القراءة إلى عصر التصفح ثم عصر المانشيت، ومواقع التواصل الاجتماعي ليست نقمة، بل نعمة إذا أحسنّا استخدامها (القشعان، 2019، 45). كما أن لوسائل التواصل الاجتماعي آثاراً اجتماعية أخرى على المجتمع وعلى العلاقات الأسرية، وقد تكون أحد الدوافع لارتكاب الجرائم، ومن تلك الآثار:

1 - **العزلة والإدمان**

من خلال وسائل التواصل الاجتماعي أصبح كل فرد من أفراد الأسرة يصنع لنفسه عالماً افتراضياً آخر؛ إذ يوجد لنفسه أصدقاء افتراضيين من كل أرجاء العالم، ويسعى الواحد منهم إلى إيجاد ضالته في التواصل مع غيره في مواقع التواصل

الاجتماعي، فيجلس لأوقات غير محدودة أمام أجهزة التواصل، ويستفيد من تكنولوجيا التواصل والمعلومات، وفي المقابل فإن هذه الساعات تعني العزلة الاجتماعية عن الأسرة (البطران، 2010، 100)؛ مما يؤدي إلى الخمول الجسماني، والضغط والتوتر النفسي، والميل نحو الوحدة والعزلة؛ ومن ثم يقلل من فرص التفاعل والنمو الاجتماعي والانفعالي الصحي، فضلاً عن التأثيرات السلبية عليهم؛ نتيجة الدخول إلى المواقع غير البريئة واللاأخلاقية (للمزيد عن آداب ضوابط التواصل الإجتماعي انظر: يحيى بن سليمان العقيلي www alminbar.net).

2 - هشاشة العلاقة بين أفراد الأسرة

يترتب على عزلة الفرد عن غيره داخل المجتمع فتور العلاقات وهشاشتها؛ فأفراد الأسرة يجتمعون في مكان واحد ولكن كل يعيش في عالم مختلف عن الآخر، ولم يعد الأفراد يجلسون ويتبادلون أطراف الحديث في الشؤون الأسرية الخاصة والعامة، كما كانوا يفعلون قبل ظهور وسائل التواصل الحديثة (منصور، 2012، 77) (للمزيد عن التأثيرات السلبية المختلفة التي تتركها وسائل الاتصال الحديثة في التنشئة الاجتماعية، انظر الرابط التالي http://rohmakraby.ahlamontada.net).

3 - النصب عبر مواقع التواصل الاجتماعي

قد يقع النصب والاحتيال عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك بإرسال رسالة إلى شخص على الماسنجر أو البريد الإلكتروني يدعي فيها مرسلها أن المرسل إليه كسب ثروة أو ميراثاً أو فاز في مسابقة، وأن البنك يحتاج إلى رسوم مصرفية يتعين دفعها، أو رقم بطاقة الصرف الآلي الخاصة به، وتتنوع صور الاحتيال الإلكتروني عبر الإنترنت ولا يمكن حصرها.

وقد عرف المشرع الكويتي الاحتيال الإلكتروني بموجب القانون رقم (63) لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وجاء في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى أنه: «التأثير في نظام إلكتروني مؤتمت أو نظام معلوماتي إلكتروني أو شبكة معلوماتية أو مستند أو سجل إلكتروني أو وثيقة تقنية معلوماتية أو نظام أو جهاز حاسب آلي أو توقيع إلكتروني أو معلومات إلكترونية، ذلك عن طريق البرمجة أو الحصول أو الإفصاح أو النقل أو النشر لرقم أو كلمة أو رمز سري أو بيانات سرية أو خاصة أخرى بقصد الحصول على منفعة دون وجه حق أو الإضرار بالغير».

وأقرت الفقرة الخامسة من المادة (3) من القانون الكويتي رقم (63) لسنة 2015 أيضاً أن يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تجاوز عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من توصل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو باستخدام وسيلة من وسائل تقنية المعلومات إلى الاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال أو منفعة أو مستند، وذلك باستعمال طريقة احتيالية أو باتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة متى كان ذلك من شأنه خداع المجني عليه.

4 - **العدوى عن طريق إرسال الفيروسات عبر مواقع التواصل الاجتماعي**

قد يكون الدخول مشروعاً، بيد أن الهدف منه غير ذلك، ويكون بغاية الإضرار بأجهزة الغير عن طريق إرسال فيروسات، تعرف بأنها: «برمجيات مشفرة للحاسب الآلي؛ مثل أي برمجيات أخرى يتم تصميمها بهدف محدد؛ وهو إحداث أكبر ضرر ممكن بأنظمة الحاسب الآلي، وتتميز بقدرتها على ربط نفسها بالبرامج الأخرى، وإعادة إنشاء نفسها حتى تبدو وكأنها تتكاثر ذاتياً، بالإضافة إلى قدرتها على الانتشار من نظام إلى آخر، بوساطة قرص ممغنط أو عبر شبكة الاتصالات؛ بحيث يمكنها أن تنتقل عبر الحدود من أي مكان إلى آخر في العالم « (الغافري، بدون سنة، 315).

ويعتبر إرسال الفيروسات من أخطر الاعتداءات على الوسائل التقنية، ويعبر عنها بنقل العدوى عن طريق الفيروسات والبرمجيات الخبيثة التي تتسبب في إتلاف جهاز الكمبيوتر، أو تدمير البرامج، أو إتلاف البيانات، وقد تناولت جميع التشريعات، ومنها التشريع الكويتي، تجريم الدخول غير المشروع، إلا أنها لم تتناول جريمة إرسال الفيروسات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ولم يتناول المشرع الكويتي بالتجريم إرسال أي بيانات إلكترونية تحوي فيروسات ضارة من أي نوع، أو تعديل البيانات الواردة في النظام، أو إضعاف أداء هذا النظام، ولا تقتصر حالات التجريم على دخول الجاني إلى النظام المعلوماتي بأكمله، بل يكفي الدخول إلى جزء من موقع إلكتروني، أو نظام معلومات إلكتروني، أو شبكة معلومات، أو أي وسيلة من وسائل تقنية معلومات.

5 - **جريمة النشر الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي**

لم يتناول المشرع الكويتي التعريف بجريمة النشر الإلكتروني؛ فهو لم يتناول بالتنظيم مسؤولية مزود الخدمة عبر الإنترنت كما سبق القول، وتتنوع صور جرائم

النشـر الإلكترونـي التـي يمكـن أن تقـع عن طريـق نشـر البيانـات أو المعلومـات أو إعـادة نشـرها مـن المسـتخدمين لمواقـع التواصـل الاجتماعـي، أو مـن شـخص قـام بالنشـر أو إعـادة النشـر، أو بسـبب تأديـة عملـه، كأن يسـتغل الأخيـر شـبكة الإنترنـت فـي الجهـة التـي يعمـل بهـا ويقـوم بنشـر بيانـات أو معلومـات أو إعـادة نشـرها، سـواء كانـت هنـاك صلـة بيـن هـذه المعلومـات والجهـة التـي يعمـل بهـا أم لا.

وعلـى الرغـم مـن عـدم تنـاول المشـرع الكويتـي لجريمـة النشـر الإلكترونـي بالتعريف فإنـه نـص فـي المـادة الثامنـة مـن القانـون الكويتـي رقـم 63 لسـنة 2015 فـي شـأن مكافحة جرائـم تقنيـة المعلومـات علـى أنـه: «يعاقـب بالحبـس مـدة لا تجـاوز سـبع سـنوات وبغرامـة لا تقـل عـن عشـرة آلاف دينـار ولا تجـاوز ثلاثيـن ألـف دينـار أو بإحـدى هاتيـن العقوبتيـن كل مـن أنشـأ موقعـاً أو نشـر معلومـات باسـتخدام الشـبكة المعلوماتيـة أو بـأي وسـيلة مـن وسـائل تقنيـة المعلومـات المنصـوص عليهـا فـي هـذا القانـون؛ بقصـد الاتجـار بالبشـر أو تسـهيل التعامـل فيهـم، أو ترويـج المخـدرات أو المؤثـرات العقليـة ومـا فـي حكمهـا، أو تسـهيل ذلـك فـي غيـر الأحـوال المصـرح بهـا قانونـاً».

إحصائيات تأثر المجتمع الكويتي بالجرائم المعلوماتية

يحسـن قبـل بيـان إحصائيـة تأثـر المجتمـع الكويتـي بالجرائـم المعلوماتيـة أو الإلكترونيـة، أن نوضـح إحصائيـة اسـتخدام مواقـع التواصـل الاجتماعـي فـي الوطـن العربـي وفـي الكويـت متخذيـن إحـدى صـور وسـائل التواصـل الاجتماعـي الفيسـبوك وتويتـر) نموذجـاً لذلـك.

أولاً: إحصائية استخدام الفيسبوك عام 2017

فـي الإحصائيـة التاليـة نوضـح مـدى تأثيـر وسـائل التواصـل الاجتماعـي فـي المجتمعـات العربيـة والمجتمـع الكويتـي علـى وجـه الخصـوص؛ مـن حيـث أعـداد مسـتخدمي الفيسـبوك فـي عـام 2017:

1 – مصر: أكثر من 33 مليون مستخدم، 37% من السكان.

2 – السعودية: أكثر من 18 مليون مستخدم، 58% من السكان.

3 – الجزائر: أكثر من 16 مليون مستخدم، 43% من السكان.

4 – العراق: أكثر من 13 مليون مستخدم، 40% من السكان.

5 - المغرب: أكثر من 12 مليون مستخدم، 38% من السكان.

6 - الإمارات: أكثر من 8 ملايين مستخدم، 94% من السكان.

7 - سوريا: أكثر من 6 ملايين مستخدم، 37% من السكان.

8 - تونس: أكثر من 5 ملايين مستخدم، 55% من السكان.

9 - الأردن: أكثر من 4 ملايين مستخدم، 66% من السكان.

10 - السودان: أكثر من 3 ملايين مستخدم، 8% من السكان.

11 - ليبيا: أكثر من مليوني مستخدم، 49% من السكان.

12 - الكويت: أكثر من مليوني مستخدم، 71% من السكان.

13 - لبنان: أكثر من مليوني مستخدم، 56% من السكان.

14 - قطر: أكثر من مليوني مستخدم، 95% من السكان

15 - اليمن: أكثر من مليوني مستخدم، 8% من السكان.

16 - غمان: أقل من مليون مستخدم، 41% من السكان.

17 - فلسطين: نحو مليون مستخدم، 34% من السكان.

18 - البحرين: نحو مليون مستخدم، 73% من السكان.

ثانياً: إحصائية استخدام تويتر

1 - السعودية أكثر من 1.7 مليون مستخدم، بنسبة 8.1% من السكان.

2 - مصر أكثر من 1.7 مليون مستخدم، بنسبة 1.8 % من السكان.

3 - الجزائر أكثر من 811 ألف مستخدم، بنسبة 2 % من السكان.

4 - الإمارات أكثر من 811 ألف مستخدم، بنسبة %8.7 من السكان.

5 - الكويت أكثر من 511 ألف مستخدم، بنسبة %12.6 من السكان.

6 - العراق أكثر من 411 ألف مستخدم، بنسبة 1 % من السكان.

7 - سوريا أكثر من 311 ألف مستخدم، بنسبة 1.6% من السكان.

8 – فلسطين أكثر من 311 ألف مستخدم، بنسبة 6.4% من السكان.

9 – المغرب أكثر من 211 ألف مستخدم، بنسبة 1.6% من السكان.

10 – قطر أكثر من 211 ألف مستخدم، بنسبة 9.1% من السكان.

من خلال بيان إحصائية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، التي اتخذت الدراسة الفيسبوك وتويتر نموذجاً لها، يتضح أن دولة الكويت من أكثر الدول العربية استخداماً لها، كما يتضح أن أكثر من مليوني مستخدم، بنسبة 71 % من السكان يستخدمون الفيسبوك، وأكثر من 511 ألف مستخدم، بنسبة 12.6% من السكان يستخدمون تويتر؛ مما يدل على مدى خطورة الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي في دولة الكويت، وهو ما ينعكس بدوره على معدل ارتكاب الجرائم بصفة عامة والجرائم المعلوماتية بصفة خاصة (السيبرانية أو الإلكترونية) داخل المجتمع الكويتي.

وقد ارتبطت الكويت بشبكة الإنترنت في عام 1992، ونما عدد السكان المستعملين لتلك الشبكة من 1% في عام 1992 إلى 87% عام 2014، وما يقرب من (75%) من سكان الكويت خلال الفترة من 2000–2016 قد استعملوا شبكة الإنترنت من خلال هواتفهم النقالة أو حواسيبهم بأنواعها الشخصية والمحمولة واللوحية.

وبالنظر إلى ضحايا الجرائم المعلوماتية حول العالم؛ فقد بلغت عام 2013 نحو 556 مليون ضحية في اليوم؛ بمعدل 18 ضحية كل ثانية، وبلغ حجم خسائرها في العام نفسه أكثر من 450 مليار دولار أمريكي، ومن خلال الإحصائية السابقة أيضاً يتضح أن أكثر من 87% من سكان الكويت –بوصفهم من أكثر الدول استخداماً لشبكة الإنترنت – معرضون للجريمة المعلوماتية (وزارة العدل الكويتية، 2018، 17).

يضم المجتمع الكويتي عام 2016 من 4.007.146 ملايين نسمة، منهم 3.202.110 ملايين نسمة، يستعملون الإنترنت؛ ما يمثل نسبة 80 %، وأخذت عينة قصدية حجمها 3000 من المحافظات الست، منهم 1500 من المواطنين، 1500 من الوافدين، تزيد سنهم عن 15 سنة، وسحبت من ذلك المجتمع أيضاً عينات قصدية من مستعملي مواقع التواصل الاجتماعي؛ لتعرّف اتجاهات أفرادها ومدى ارتكاب الجرائم الإلكترونية في المجتمع الكويتي، وتبين ارتكاب الجرائم الإلكترونية كأحد الآثار السلبية للاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي، المقترن بسوء نية، ويأتي في مقدمة الجرائم الإلكترونية قضايا التشهير والسب والشتم على مواقع التواصل الاجتماعي (وزارة العدل الكويتية، 2018، 23).

وفي دراسة مسحية حديثة حول تأثير الجرائم الإلكترونية على المرأة وكإحدى صور الاستخدام السيئ لوسائل التواصل الاجتماعي، شملت 322000 فتاة في عشر دول عربية، منها الكويت، التي بلغ حجم عينتها الوطنية 1094 فتاة، انتهت الدراسة إلى أن 72.4% من عينات الفتيات الكويتيات ممن شملتهن العينة تعرضن للابتزاز، 9.5% منهن تعرضن للتفكك الأسري بسبب وقوعهن ضحايا للجرائم الإلكترونية،55.4% من المستجيبات اعترفن باختراق أجهزتهن الإلكترونية، 9.9% من المبحوثات أفدن بأنهن تعرضن للشروع في القتل، 36.5% من المبحوثات تعرضن للضرب، 35.6% من المستجيبات أفدن بأنهن تعرضن للتجسس، 2.1% من المبحوثات اعترفن بتعرضهن لاعتداء جنسي، 30.2% من المبحوثات أفدن بأنهن تعرضن للتهديد والترويع (الشويحاني، 2015، 88؛ حجاب، 2018، 6).

الجهود التشريعية بشأن مواجهة إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

لا شك في أن العصر المعلوماتي الذي يعيشه العالم الآن في حاجة ماسة إلى ضرورة التدخل التشريعي، وخاصة الجزائي؛ لتنظيم استخدام التقنيات الحديثة، وكذلك تضافر الجهود الدولية لمواجهة الآثار السلبية الناتجة من الاستخدام المتزايد لتلك التقنيات؛ ومن ثم، حرص المشرع الكويتي كغيره، على التدخل التشريعي لتنظيم ذلك بالعديد من القوانين الجزائية، ومنها القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات؛ وذلك لمواجهة الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي.

موقف المشرع الكويتي من الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي

في إطار سعي الدولة في الكويت إلى مكافحة الآثار السلبية التي تترتب على الاستخدام السيئ لوسائل التواصل الاجتماعي، ولاسيما ظهور الجريمة الإلكترونية أو المعلوماتية أو السيبرانية - تدخل المشرع الكويتي بحزمة من القوانين لمواجهة هذا الخطر الداهم للمجتمع؛ ومن ثم صدر القانون رقم 9 لسنة 2001 بشأن إساءة استعمال الاتصالات الهاتفية وأجهزة التنصت، وفي عام 2008 استحدثت وزارة الداخلية إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية، وفي عام 2015 سن المشرع الكويتي القانون رقم 63 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وصدر القرار الوزاري رقم 9 بمقتضاه في عام 2016.

وقد عرفت المادة الأولى من القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات بأنها: «كل فعل يرتكب من خلال استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية، أو غير ذلك من وسائل تقنية المعلومات بالمخالفة لأحكام هذا القانون».

وبذلك يكون المشرع الكويتي قد التحق بركب الدول الساعية إلى مكافحة جرائم تقنية المعلومات، من خلال توفير الحماية الجزائية من مختلف الجرائم الإلكترونية، وتضمن القانون 63 لسنة 2015 21 مادة موزعة على فصلين، تطرق المشرع الكويتي من خلالها لمختلف صور جرائم تقنية المعلومات، ووضع النصوص التجريمية المناسبة لها، مستعيناً في ذلك بالقوانين المقارنة، وكذلك الاتفاقيات الدولية، وفي مقدمتها الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المعلوماتية، والاتفاقية الأوروبية لمكافحة الجريمة الإلكترونية (بودابست).

ويلاحظ أن سعي المشرع الكويتي في هذا المجال سعي محمود؛ لأنه بتعرضه لتجريم الجريمة الإلكترونية وتناول مصطلحاتها بالتعريف يخدم مبدأ الشرعية الجنائية، ويبعد القاضي الجنائي عن التفسير والقياس، ويسهّل عليه الوصول إلى التكيف القانوني الصحيح للجريمة (عبد الحليم، 1439 – 2017، 291).

مدى كفاية النصوص القائمة لمواجهة الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي

سبقت الإشارة إلى أن المشرع الكويتي قد أحسن صنعاً عندما تناول بالتجريم جرائم تقنية المعلومات، والجريمة الإلكترونية، كنتيجة للاستخدام السيّئ لتكنولوجيا المعلومات، وذلك بالقانون رقم 36 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، بيد أن نصوص القانون، على الرغم من حداثتها، لم تتناول جميع جرائم تقنية المعلومات أو الجرائم المترتبة على الاستخدام السيّئ لوسائل التواصل الاجتماعي، وقد تناول المشرع الكويتي في قانون جرائم تقنية المعلومات ما يأتي:

1 – الربط بين مفهوم الاحتيال الإلكتروني بقصد الحصول على منفعة دون وجه حق دون ربطها بالإضرار بالغير؛ إذ قد ترتكب تلك الجرائم بدافع المتعة ومحاولة إثبات الذات؛ كالشغف بالإلكترونيات، ويتمثل في الرغبة في الدخول إلى أنظمة الحاسبات الآلية والمعلومات التي تحتويها بهدف التسلية أو إثبات الخبرة بالتقنية التي يتمتع بها الجاني، وتظهر تلك الدوافع أيضاً مع الأشخاص الذين يعانون من إدمان الكمبيوتر أو جنون الكمبيوتر.

2 – لم يتناول المشرع الكويتي جريمة التداخل، وهي تختلف عن التدخل أو الالتقاط. والتداخل يعني محاولة الجاني اعتراض الموجات والإشارات بقصد الاطلاع على محتواها، أو بقصد التشويش؛ وهو ما يحدث في حالة البث التلفزيوني المباشر.

3 - لم يتناول المشرع الكويتي بالتنظيم مسؤولية مقدم الخدمات عبر الإنترنت، سواء كان من متعهدي الوصول أو الإيواء. (يقصد بمزودي الخدمات أو مقدمي الخدمات عبر الإنترنت وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القسم الأول من الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية- أي كيان عام أو خاص يقدم لمستخدمي الخدمة الخاصة به القدرة على الاتصال عن طريق منظومة الكمبيوتر؛ وأي كيان آخر يقوم بمعالجة أو تخزين بيانات الكمبيوتر نيابة عن خدمة الاتصال المذكورة ومستخدمي هذه الخدمة).

4 - لم يتناول المشرع الكويتي التعريف بالحاسب الآلي، الذي يعد أداة الوصول إلى شبكة الإنترنت في العديد من الجرائم الإلكترونية؛ مثل ما فعل المشرعان المصري والسعودي (عبدالحليم، 2017-1439، 294).

5 - لم يضع المشرع الكويتي تعريفاً لمواقع التواصل الاجتماعي.

6 - لم يتدخل المشرع الكويتي لتجريم إرسال أي بيانات إلكترونية تحوي فيروسات ضارة من أي نوع، أو تعديل البيانات الواردة في النظام، أو إضعاف أداء هذا النظام، وقصر حالات التجريم على دخول الجاني إلى النظام المعلوماتي بأكمله عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي.

من خلال بيان أهم الآثار السلبية لمواقع التواصل الاجتماعي وإحصائية بالجرائم المترتبة على الاستخدام السيئ لوسائل التواصل الاجتماعي وما يترتب عليه من ارتكاب الجرائم داخل المجتمع الكويتي وباعتبار القانون رقم 63 لسنة 2015 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات الكويتي هو المنوط به مكافحة الجرائم الإلكترونية- فإن المجتمع الكويتي في حاجة ماسة إلى تدخل المشرع الجزائي الكويتي لتجريم إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

أخيراً، أفرزت التقنيات الإلكترونية الحديثة إمكانية التواصل بين الأفراد ليس على نطاق المجتمع الواحد فقط بل جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة، وقد انتشرت مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت، وهي تعتبر منصة إعلامية من نوع خاص عرفت بالإعلام الجديد، وكان لها بالغ الأثر في انتشار الجريمة داخل المجتمع الكويتي.

نتائج الدراسة

في ضوء ما سبق يمكن عرض أهم نتائج الدراسة، وهي:

1 - أن دولة الكويت تأتي في مقدمة الدول العربية من حيث استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ مما كان له أشد الأثر في ارتكاب العديد من الجرائم عبر هذه الوسائل.

2 - حرص المشرع الكويت، على تجريم الآراء التي تؤدي إلى الفتنة بين أفراد المجتمع أو التي تمس القيم الدينية أو النظام العام في الدولة، واعتبر المشرع الكويتي كنظيريه المصري والإماراتي، إساءة التعبير عن الرأي عبر وسائل التواصل الاجتماعي من الأفعال التي تستوجب المسؤولية والعقاب.

3 - عجزت معظم النصوص الإجرائية والجزائية في ثوبها التقليدي عن مواجهة تلك الظاهرة الإجرامية المستحدثة المتمثلة في الجرائم الإلكترونية؛ إذ وضعت تلك النصوص منذ زمن بعيد للتطبيق على الجرائم التقليدية، وقبل ظهور الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت وظهور هذا النمط الإجرامي المستجد المعتمد على تقنية المعلومات، وباتت تلك النصوص مطالبة بالتعامل مع هذه التقنيات الحديثة، بل أصبحت سلطات إنفاذ القانون مطالبة بالتعامل مع شكل جديد ذي طبيعة خاصة من الجرائم، وأصبحت التشريعات الجديدة التي سنتها الدول لمكافحة جرائم تقنية المعلومات في حاجة إلى تعديل وتأثيم بعض الأفعال التي لم تشملها نصوصها الجزائية بالتجريم، ومرجع ذلك التطور السريع والمستمر لجرائم تقنية المعلومات والجرائم التي ترتكب عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

توصيات الدراسة

في ضوء ما سبق يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1 - تجريم بعض الصور الأخرى للجريمة الإلكترونية، وبصفة خاصة التي ترتكب عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ كجرائم النشر الإلكتروني، وإرسال الفيروسات.

2 - وضع تعريف لكل من الحاسب الآلي، ووسائل التواصل الاجتماعي، على غرار القوانين المقارنة.

3 - أخذ الاحتياطات اللازمة؛ حفاظاً على قيمنا وحمايتنا من مخاطر هذه المواقع.

4 - الاستمرار في زيادة الوعي المجتمعي بمخاطر الجريمة الإلكترونية، من خلال تكثيف الجهود والنشر الدائم عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

5 - ضرورة توعية أفراد المجتمع عامة، والشباب خاصة؛ بما يمكن القيام به من خلال استخدام هذه الوسائل، وتوجيههم إلى ما ينفعهم ويأخذ بأيديهم نحو البناء لا الهدم.

6 - تفعيل دور الآباء والأمهات وأولياء الأمور بتحمل مسؤولياتهم كاملة تجاه مراقبة أبنائهم ورعايتهم وحمايتهم من مخاطر الشق السلبي من الإنترنت.

7 - إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في مجال تأثير الإنترنت على الأسرة والمجتمع؛ من الناحية الإيجابية والسلبية.

8 - تعزيز الوازع الديني والجانب الإيماني في عملية الإصلاح.

9 - زيادة برامج توعية المجتمع، وخاصة الموجهة إلى الأطفال والمراهقين والشباب، بخطر سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

10 - أن ينص المشرع الكويتي على المسؤولية الجزائية لمزود الخدمات، بالإضافة إلى المحتوى أو الوصول عبر الإنترنت.

المراجع

ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم. (1975). *لسان العرب*. بيروت: لبنان.

أبو النجا، مؤمن على عطية (2013). *المواجهة الجنائية لجرائم الشائعات: دراسة مقارنة بين التشريع الوضعي وفق الشريعة الإسلامية*، القاهرة [رسالة دكتوراه]، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.

ابو النصر، مدحت محمد. (2015). *مهارات الاتصال الفعال*، القاهرة: المجموعة العربية للنشر والتدريب، ط 3.

أبو النصر، مدحت محمد. (2017). *علم اجتماع الاتصال والإعلام*، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.

البطران، منال فهمي. (2010). «مؤشرات التطور التكنولوجي في العالم العربي»، *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة: عدد يناير 178، 166-179.

بن عايض، عادل المغذوي. (2010). *ضوابط التواصل الإلكتروني من منظور إسلامي ومدى تحققها لدى طلاب التعليم الثانوي بالمملكة العربية السعودية*، المدينة المنورة.

بوخبزة، نبيلة؛ وفضيلة، تومي. (2014). *شبكات التواصل الاجتماعي نحو تشكيل فضاء مستحدث للهوية الافتراضية*، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول «المجالات الاجتماعية التقليدية والحديثة وإنتاج الهوية الفردية والجماعية للمجتمع الجزائري»، الجزائر: 26–27 نوفمبر، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

تفرقنيت، عبد الكريم. (2016). «مواقع التواصل الاجتماعي: الإيجابيات والسلبيات- دراسة وصفية ترصد أهم الملامح في الدول العربية»، *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة البليدة، العدد 15، 123–135.

التهامي، مختار. (1979). *الرأي العام والحرب النفسية*، الجزء الأول. الطبعة الرابعة، القاهرة: دار المعارف.

التوم، محمد بن عائض (2019–1440). «الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي: تويتر نموذجاً»، *مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، 4*(1)، السعودية: جامعة الحدود الشمالية، 137–156.

حجاب، محمد منير. (2007). *الشائعات وطرق مواجهتها*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

حجاب، محمد منير. (2018). *الأسس العلمية لكتاب الرسائل الجامعي*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

الحمداني، بشري حسين. (2014). *القرصنة الإلكترونية أسلحة الحرب الحديثة*. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

الداغر، مجدي محمد عبد الجواد. (2013). «استخدامات الإعلاميين لشبكات التواصل الاجتماعي والإشباعات المتحققة: دراسة تطبيقية على القائم بالاتصال بالمؤسسات الإعلامية بالسعودية»، *مجلة كلية الآداب*، جامعة الزقازيق، الزقازيق: مارس، العدد 64، 526–648.

الدباغ، مصطفى. (1998). *المرجع في الحرب النفسية*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

ربيع، أبو عمرة مبابي. (2013). «تأثيرات شبكات التواصل الاجتماعي على الفرد والمجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً»، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*، القاهرة: كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد 35.

سراج، ثريا محمد. (2007). *سوء استخدام الإنترنت وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من طلاب الجامعة: دراسة سيكومترية - إكلينيكية*، الزقازيق [رسالة دكتوراه غير منشورة]، كلية التربية، جامعة الزقازيق.

السعيدي، حنان؛ وضيف، عائشة. (2015). *استخدام مواقع التواصل الاجتماعي وأثره على القيم لدى الطالب الجامعي*، [مذكرة الماستر في تكنولوجية الاتصال الجديدة]، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

الشويحاني، يوسف. (2018). *تأثير الجرائم الإلكترونية على المرأة العربية*، منشورات هيئة تنظيم الاتصالات بسلطنة عمان، والمنشور بالدراسة الميدانية حول الجرائم الإلكترونية في المجتمع الكويتي.

عبد الحليم، بوقرين. (1439–2017). «قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات الكويتي: دراسة مقارنة»، *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية*، العدد4، السنة الخامسة، العدد التسلسلي 20، الكويت: ربيع الأول- ربيع الثاني/ ديسمبر.

علم الدين، حمود. (1990). *تكنولوجيا المعلومات وصناعة الاتصال الجماهيري*، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

الغافري، حسين بن سعيد بن سيف. (د.ت). *السياسة الجنائية في مواجهة جرائم الإنترنت: دراسة مقارنة* [رسالة دكتوراه]، كلية حقوق، جامعة عين شمس.

القانون الفرنسي رقم 575 – 2004 الصادر 21 يونيو 2004 .

القانون الكويتي رقم (63) لسنة 2015 بشأن *مكافحة جرائم تقنية المعلومات*.

القشعان، محمود. (2019). *ندوة الآثار السلبية لوسائل التواصل الاجتماعي*، نظمها معهد الكويت للدراسات القضائية والقانونية، الكويت: 9 أكتوبر.

الكمار، رأفت. (2002). *تطبيقات محلولة في الحاسب والاتصالات*، دون ناشر.

لسان العرب. (1990). الجزء العاشر، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة .

اللبان، شريف درويش. (2011). *مداخلات في الإعلام البديل والنشر الإلكتروني على الإنترنت*، القاهرة: دار العالم العربي للنشر والتوزيع.

متولي، طه أحمد طه. (1997). *جرائم الشائعات وإجراءاتها*، دون دار نشر.

محيي الدين، أسامة محمد. (1993). «جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات»، *المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي*، القاهرة: 25–28 أكتوبر، دار النهضة العربية.

موسى، عصام سليمان. (1994). *المدخل في الاتصال الجماهيري*. دون مكان نشر، منشورات الوطن.

نصر، صلاح (1966). *الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد*، الجزء الأول. القاهرة: دار القاهرة للطباعة والنشر.

علي، محمد النوبي. (2008). «إدمان الإنترنت ودوافع استخدامه وعلاقتهما بالتفاعل الاجتماعي لدى طلاب الجامعة الموهوبين المصريين والسعوديين: دراسة عبر ثقافية»، *مجلة كلية التربية*، القاهرة: جامعة طنطا، العدد 38، 612–659.

وزارة العدل الكويتية. (2018). *دراسة ميدانية حول الجرائم الإلكترونية في المجتمع الكويتي*، قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء، إدارة الإحصاء والبحوث،.

Miller, G. A. (2002). *Language and communication.* N.Y. : Mc Grow Hill.

Wall, D. (2002). *Dimensions of communication*, N.Y. : Meredith Corporation, 4th. ed.

http://attawassol.discutforum.com

www alminbar.net

http://rohmakraby.ahlamontada.net

للاستشهاد

الخبيزي، بدر. (2024). أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الجريمة في المجتمع الكويتي. *مجلة العلوم الاجتماعية*، *52*(2)، 19-44.

To Cite:

Al Khubizi, B. (2024). The impact of social media on crime in the Kuwaiti society. *Journal of the Social Sciences, 52*(2), 19-44.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The Impact of Social Media on Crime in the Kuwaiti Society

Bader Alkhubaizi

University of Kuwait

Academic Publication Council

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

ISSN: 0253 - 1097

Online ISSN: 3006-2977

Vol. 52 - No. 2

2024